



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
ينظم مجلس المستشارين يوماً دراسياً حول:
"تدبير اللغات وتفعيل الصابم الرسمي للغة الأمازيغية في ضوء الدستور"

الجهة المنظمة	مجلس المستشارين
التاريخ	الأربعاء 21 نونبر 2012
المكان	قاعة الجلسات
المشاركون	- أعضاء من الحكومة؛ - السيدات والسادة أعضاء مجلسي النواب والمستشارين؛ - فاعلون سياسيون وحقوقيون؛ - أساتذة وباحثون مغاربة وأجانب؛ - ممثلون عن هيئات المجتمع المدني ...

برنامج أشغال اليوم الدراسي

الأربعاء 21 نونبر 2012

استقبال المشاركات والمشاركين	8 و 30 د
<p>الجلسة الافتتاحية</p> <p>تحت رئاسة الدكتور محمد الشيخ بيد الله رئيس مجلس المستشارين و السيد كريم غلاب رئيس مجلس النواب المنسق العام عبد الوحيد خوجة الأمين العام لمجلس المستشارين المقرر العام الأستاذ أحمد بايا</p>	
<p>- كلمة السيد رئيس مجلس المستشارين؛</p> <p>- كلمة السيد رئيس مجلس النواب؛</p> <p>- كلمة السيد وزير العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني؛</p> <p>- كلمة ضيف الشرف السيد المحجوبي أحرضان؛</p> <p>- كلمة ضيف الشرف السيد محمد شفيق.</p>	9 - 9 و 45 د
<p>الجلسة الأولى</p> <p>الرئاسة: الأستاذ الصافي مومن علي</p>	
تشخيص المشهد الوطني اللغوي: السيد محمد الصغير جنجار؛ أستاذ باحث	9 و 45 د - 10 و 05 د
<p>نظرة حول الواقع الحالي للغة الأمازيغية ومكانتها في الحياة العامة :</p>	
- قطاع التعليم العالي؛	10 و 05 د - 10 و 25 د
- قطاع التربية الوطنية؛	10 و 25 د - 10 و 50 د
- قطاع الإعلام؛	10 و 50 د - 11 و 10 د
- المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية - السيد أحمد بوكوس.	
مناقشة عامة	11 و 10 د - 12 و 10 د

وجبة غداء على شرف الحاضرين	
الجلسة الثانية	
الرئاسة: الأستاذ ادريس خروز	
الواقع الحالي للغة الأمازيغية من منظور المجتمع المدني (3تدخلات): - السيد يوسف لعرح؛ باحث وفاعل مدني - السيد محمد شامي؛ أستاذ باحث - السيد لحسن أولحاج؛ أستاذ باحث	14 و 30 د - 15 و 30 د
تدبير المشهد اللغوي في ضوء نماذج من التجارب الدولية: M. J.- Claude Scholsem ؛Commission de Venise لجنة البندقية	15 و 30 د - 16 و 10 د
آفاق المسألة اللغوية في ضوء الدستور: السيد عبد السلام الشدادي	16 و 10 د - 16 و 30 د
استراحة	16 و 30 د - 16 و 45 د
مناقشة عامة	16 و 45 د - 17 و 45 د
الجلسة الختامية	
الرئاسة: السيد كريم غلاب رئيس مجلس النواب، الدكتور محمد الشيخ بيد الله رئيس مجلس المستشارين	
تقرير تركيبي: المقرر العام الأستاذ أحمد بايا برقية مرفوعة إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس	16 و 45 د - 18

الأرضية المؤطرة

يبادر مجلس المستشارين بتنظيم يوم دراسي حول «تدبير اللغات وتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية في ضوء الدستور»، متوخيا بذلك إذكاء التبادل الديمقراطي لوجهات النظر البناءة، وتقاسم المقترحات الجادة مع السيدات والسادة أعضاء مجلسي البرلمان حول هذا الموضوع الذي يهم المجتمع برمته وبمختلف مكوناته، ويشكل إحدى الانشغالات الكبرى لهيئاته التمثيلية والتشريعية التي يسائلها، ويستدعي منها تعبئة الوسائل اللازمة واتخاذ التدابير التحضيرية من أجل توفير الشروط الكفيلة بإنجاح هذا الورش الكبير والحيوي بالنسبة لبلادنا، في التزام تام بمقتضيات الدستور، وبمنهجية إعماله الديمقراطي السليم.

علاوة على ذلك، تنطلق هذه المبادرة من عدة اعتبارات تستحضر التوجيهات السامية الواردة في الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الخريفية لسنة 2012، وتستند في مرجعيتها لأحكام الفصل الخامس من الدستور، أهمها:

- كون العربية تظل اللغة الرسمية للدولة، التي تعمل على حمايتها وتطويرها، وتنمية استعمالها؛
- كون الأمازيغية تعد أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء؛
- كون الدستور ينص على وضع قانون تنظيمي يحدد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفية إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلًا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية؛
- كون الدولة تعمل على صيانة الحسانية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وعلى حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب، وتسهر على انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية، وعلى تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولًا في العالم؛ باعتبارها وسائل للتواصل، والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة، والانفتاح على مختلف الثقافات، وعلى حضارة العصر؛
- كون الدستور يقضي بإحداث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية، مهمته، على وجه الخصوص، حماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية باعتبارها تراثا أصيلا وإبداعا معاصرا. ويضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات. ويحدد قانون تنظيمي صلاحياته وتركيبته وكيفية سيره.

وهي اعتبارات تملّي ضرورة التحضير التشريعي المتأني والبناء لهذا المشروع الوطني الوزن، وذلك ضمن منظور ديمقراطي تشاركي قوامه نهج مقارنة رصينة وهادئة بعيدة عن كل الأحكام الجاهزة والحسابات الضيقة، واعتماد منهجية تشاورية موسعة، تستند إلى الخبرة العلمية وتفتح على التجارب الدولية الناجحة.

الأهداف

- فتح فضاء لتبادل الرأي المتعدد ولتفاعل وجهات النظر المختلفة بين الخبرات الوطنية والأجنبية من أساتذة وباحثين وبرلمانيين ومستشارين وهيئات المجتمع المدني، حول هذا الموضوع الوزن بالنسبة لبلادنا، وذلك بهدف تملك أدوات حجاجية ورؤية أكثر وضوحا تراعي كل الاعتبارات والأبعاد المرتبطة بهذه المسألة، وذلك للقيام بالتحضير اللازم والرصين، في أفق توصل البرلمان بمشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية وبتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية؛
- تنظيم النقاش حول واقع المشهد اللغوي الوطني من خلال الإسهام في تشخيص ذلك الواقع مع الاتجاه نحو اقتراح المداخل الممكنة لاستشراف آفاقه؛
- مقارنة موضوع اليوم الدراسي من زوايا نظر مختلفة وعبر تخصصات متنوعة، مع الأخذ بعين الاعتبار تعددية المشهد اللغوي المغربي، وفتح إمكانية استلهام المنهجيات والتجارب الدولية الناجحة في هذا الشأن.

بعض المبادئ الموجهة

- الانطلاق من الحرص على ضمان انسجام السياسة اللغوية والثقافة الوطنية في انفتاح على اللغات الأكثر تداولاً في العالم؛
- اعتبار العربية اللغة الرسمية للدولة؛
- اعتبار الأمازيغية أيضاً لغة رسمية للدولة و مقوماً أساسياً من مقومات الهوية الوطنية متعددة الروافد، وراثاً ثقافياً ولغوياً يشكل ملكاً لجميع المغاربة دون تعصب أو انغلاق أو إقصاء؛
- الانطلاق من واقع التعدد اللغوي المميز للمشهد اللساني الوطني واعتباره مصدر ثراء للهوية المغربية ورصيداً تاريخياً عريقاً للمغرب ورافعة أساسية مخصصة لثقافته المتنوعة؛
- مراعاة مقومات الخصوصيات الوطنية في انفتاح على الكونية؛
- استحضار موقع اللهجات ووظائفها إلى جانب اللغات المعيرة بمكوناتها الوطنية والعالمية؛

- تحصين الأمن اللغوي للبلاد وترسيخ التكامل اللغوي.

معالم مرجعية متميزة

- الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش ليوليوز 2001، الذي دعا إلى ضرورة الارتقاء بالأمازيغية وتعزيز مكاتبا باعتبارها ملكا لجميع المغاربة؛
- الخطاب الملكي بأجدير بتاريخ 17 أكتوبر 2001، وصدور الظهير الشريف المحدث والمنظم للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية؛
- الخطاب الملكي بتاريخ 17 يونيو 2011: أساس التنصيص على العربية لغة رسمية للبلاد، والأمازيغية لغة رسمية أيضا؛
- دستور المملكة :
- ✓ اللغة الأمازيغية : لغة رسمية أيضا للدولة، ورصيد مشترك لجميع المغاربة؛ يوضع قانون يحدد مراحل تفعيل طابعها الرسمي، وكيفيات إدماجها في التعليم ومجالات الحياة العامة ذات الأولوية.
- ✓ الحسانية : تعمل الدولة على صيانتها؛ اعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة.
- الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الخريفية لسنة 2012 الذي أكد ضرورة « اعتماد القوانين التنظيمية المتعلقة بتفعيل المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وكذا تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية ».

احتياطات منهجية

- مقارنة الموضوع في التزام بأحكام الدستور وبالمبادئ الموجهة المشار إليها أعلاه؛
- نهج مقارنة متوازنة يتفاعل ضمنها الارتباط الطبيعي للغة بالهوية وعلاقتها الضرورية بالمعرفة، وأيضا الهدف الوظيفي للغة في ارتباطها بمجالات استعمالها وتداولها وبدورها في التنمية؛
- تجنب المعالجة الأحادية التي تؤول إلى الاحتكار والإقصاء والتعصب والانغلاق؛
- التعاطي مع هذا الموضوع بنظرة تحتم إلى بناء تعاقدات متقاسمة وتنشد استشراف الآفاق، في استحضار للمصلحة المشتركة في تحصين البلاد من كل أسباب التوتر وتمكينها من كل شروط

الاستقرار والتماسك الاجتماعي، في حرص مستمر على ترسيخ المقومات اللغوية والثقافية لهويتنا المغربية، وفي تطلع دائم نحو تأكيد راهنتها وتفاعلها مع روح العصر.

محاور اليوم الدراسي

1. تشخيص المشهد الوطني اللغوي؛

2. نظرة حول الواقع الحالي للغة الأمازيغية ومكانتها في الحياة العامة :

- قطاع التربية الوطنية؛

- قطاع الإعلام؛

- المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية – السيد أحمد بوكوس؛

- المجتمع المدني.

3. تدبير المشهد اللغوي في ضوء نماذج من التجارب الدولية:

- لجنة البندقية Commission de Venis؛

- التجربة السويسرية.

4. آفاق المسألة اللغوية في ضوء الدستور (الفصل 5).

المتدخلون في محاور الندوة

- الحكومة؛
- البرلمان؛
- الضيوف الأجانب؛
- مؤسسات ذات الاختصاص؛
- أساتذة وخبراء مغاربة؛
- هيئات المجتمع المدني.